### رغم كل الظروف الصعبة في ظل «فيروس كورونا المستجد»

# الفارس: «نفط الكويت» تكتشف حقلين نفطيين جديدين بالجزء الشمالي من البلاد

- الشركة ستقوم بحفر آبار جديدة في الحقول المكتشفة لتعزيز كميات الإنتاج
- الكويت تؤيد القرارات المساهمة في الحفاظ على استقرار أسواق النفط في ظل التداعيات السلبية للجائحة
- من المتوقع تعافي الطلب تدريجيا خلال النصف الثاني من العام مع بدء توزيع اللقاح

أعلن وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الدكتور محمد الفارس، أمس الاثنين اكتشاف حقلين نفطيين جديدين لشركة نفط الكويت في الطبقات الجوراسية في مناطق مختلفة من البلاد إضافة إلى اكتشاف امتداد الجزء الشمالي من حقل برقان الكبير في إطار عمليات تطوير الحقل.

وقال الفارس ان الاكتشاف الأول تم في حقل (حومه) الذي يقع في الجزء الشمالي الغربي لدولة الكويت والذي تم مسحه حديثا بتقنية المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد إذ أظهرت نتائج التقييم الأولية بعد حفر بئر (حومه 1-) ان مساحة الحقل تقدر ب70 كيلو مترا مربعا من المكمن الجوراسي وبقدرة إنتاجية تبلغ 1452 برميلا من النفط الخفيف في اليوم.

وبين ان هذا الاكتشاف يكتسب أهمية اقتصادية كبيرة اذ يسلط الضوء على المساحات الكبيرة غير المكتشفة في الجزئين الغربي والشمال غربي لدولة الكويت والتي تسهم بصورة مباشرة في زيادة الاحتياطيات النفطية والقدرة الإنتاجية وفقا للخطة الاستراتيجية 2040 لشركة نفط الكويت.

وأوضح الفارس ان الاكتشاف الثاني تم في حقل القشعانية شمال الكويت قرب حقلي الروضتين والصابرية في المكمن الجوراسي اذ أسفرت النتائج الأولية بعد حفر بئر (قشعانية 1-) عن اكتشاف النفط الخفيف بكميات تجارية بواقع 1819 برميلا في اليوم بوزن نوعي يبلغ 49 (API) وغاز مصاحب بواقع 78ر2 مليون قدم مكعبة في اليوم.

وأكد ان الاكتشافين الجديدين يضيفان أهمية استراتيجية للجزء الشمالي من البلاد اذ لم يتم استكشاف المنطقة من قبل.

وذكر انه تم اكتشاف «نفط تقليدي» ايضا في شمال حقل برقان الكبير في مكامن واره ومودود وبرقان اذ تدفق النفط بكميات تجارية من عدة آبار تم حفرها العام 2020 لتحديد امتداد الحقل بمعدل إنتاج يومي تجاوز 2000 برميل وهو ما يمهد الطريق لإضافة المزيد من الاحتياطيات.

وافاد انه وعلاوة على ذلك فإن النتائج التي تم التوصل إليها تمنح شركة نفط الكويت إمكانية الوصول إلى احتياطيات سهلة ومنخفضة التكاليف ما يدعم جهود الشركة في الحفاظ على ميزتها التنافسية بين الدول والشركات النفطية مبينا ان الشركة ستقوم بحفر آبار جديدة في الحقول المكتشفة لتعزيز كميات الإنتاج.

وأشاد الفارس بنجاح شركة نفط الكويت في تحقيق هذه الاكتشافات الثلاثة في العام 2020 رغم كل الظروف التي واجهتها البلاد في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) من خلال العمل الدؤوب مع الالتزام بالاشتراطات الصحية.

وأكد قدرة القطاع النفطي على الصمود والعطاء في أحلك الظروف منوها بما أظهرته شركة نفط الكويت من مرونة والتزام واضحين في القيام بالأعمال الاستكشافية والتطويرية لضمان مستقبل مشرق لدولة الكويت.

على جانب اخر شارك الفارس أمس في الاجتماع ال25 للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الانتاج والاجتماع الوزاري ال13 لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والدول المنتجة من خارجها (أوبك+) عبر تقنية الاتصال المرئي، وذلك لبحث السياسة النفطية ومستويات الانتاج والاسعار التي وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ تفشي وباء (كورونا المستجد – كوفيد 19).

وسجل سعر برميل برنت بحر الشمال القياسي 98ر52 دولار أي بزيادة 18ر1 دولار على ما سجله الأسبوع الماضي حيث يبدو ان توفر لقاحات (كورونا) انعش الامال بالتعافي الاقتصادي وزيادة استهلاك النفط وبالتالي اعطاء دفعة قوية للسوق.

ووفقا لمصادر (اوبك) فان المزاج الجيد السائد في الأسواق المالية الآسيوية يعد سببا وراء هذا التطور الايجابي في السوق.

وأشارت المصادر في تصريحات نقلتها هيئة الإذاعة والتلفزيون النمساوي الى انه كما كان الحال في معظم فترات العام الماضي ستتحرك أسعار النفط في العام الجديد وفقا لتطور الوضع الوبائي ويرافق ذلك أمل في اقتصاد أكثر قوة بشكل ملحوظ وعليه تقترب أسعار النفط حاليا من أعلى مستوياتها منذ موجة (كورونا) الأولى في ربيع 2020.

وطبقا لمصادر (اوبك) فان التقدم في مكافحة الوباء لايزال غير مؤكد الامر الذي دفع منتجي النفط في تحالف (أوبك +) الى المضي بحذر وبشكل تدريجي في رفع مستويات الانتاج اعتبارا من بداية العام الجديد.

يذكر ان تحالف (أوبك +) زاد الإنتاج اليومي من النفط الخام بمقدار 500 ألف برميل في الثالث من شهر ديسمبر الماضي بينما يعكف على السير على هذا المنوال اعتبارا من فبراير.

وكان وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك أعرب عن أمله أن يصل إجمالي زيادة انتاج النفط لدول (أوبك+) إلى مليوني برميل يوميا بحلول شهر أبريل المقبل ما لم تقع ظروف «قاهرة».

وقال الوزير الفارس وفق بيان صحفي صادر عن وزارة النفط ان الكويت تؤيد القرارات التي من شأنها المحافظة على استقرار أسواق النفط خاصة في ظل التداعيات السلبية بسبب جائحة كورونا.

وأكد أن (أوبك +) أثبتت دورها الريادي في الحفاظ على استقرار اسواق النفط في سبيل ضمان المصلحة المشتركة للدول المستهلكة والدول المنتجة للنفط وتشجيع استمرار الثقة لدى المستثمرين في الصناعة النفطية.

وذكر انه مع ضرورة الحذر من انعكاسات الموجة الثانية من الجائحة على الوضع العام إلا أنه مع بدء توزيع لقاح كورونا في العديد من دول العالم فإنه من المتوقع تعافي الطلب على النفط تدريجيا وخاصة خلال النصف الثاني من عام 2021 وهو الأمر الذي يفتح افاقا بأن الأضرار التي ألحقتها الجائحة بالاقتصاد العالمي يمكن تجاوزها بعد انحسار موجة كورونا ونمو الطلب على النفط والمشتقات البترولية.

ويضم وفد الكويت الى الاجتماعين اضافة الى الوزير الفارس كلا من محافظ دولة الكويت لدى (أوبك) هيثم الغيص والممثل الوطني لدولة الكويت لدى (أوبك) محمد الشطي.

محمد الفارس

### تأثرا بـ «كورونا» وهبوط النفط

# «ضمان الاستثمار»: تراجع متوقع للناتج العربي بمعدل 5 % خلال 2020

- الصبيح: حكومات المنطقة تدرك أهمية وضع خارطة طريق اقتصادية لتحقيق التعافي

أوضحت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) أن الإجراءات المالية غير المسبوقة التي اتخذتها الحكومات في عدد من دول العالم بقيمة مثلت نحو 12% من إجمالي الناتج المحلي العالمي ساهمت في التخفيف من تداعيات أزمة كوفيد 19 ومنع حلقة الآثار المرتدة المدمرة التي شهدها العالم في الأزمات السابقة.

وأشارت المؤسسة في بيان صحفي بمناسبة إطلاق نشرتها الفصلية الرابعة (ضمان الاستثمار) لعام 2020 أن الاقتصاد العالمي يشهد أسوأ موجة ركود منذ الكساد الكبير» في ثلاثينيات القرن الماضي، جراء انتشار فيروس كورونا المستجد وإجراءات الاغلاق وتوقف الأنشطة الإنتاجية والخدمية في جميع انحاء العالم. حيث أصاب الفيروس بنهاية عام 2020 أكثر من 81 مليون شخص وأودى بحياة نحو 1.8 مليونا، وأدى إلى تدهور الأحوال المعيشية لعشرات الملايين من سكان العالم.

وتوقعت المؤسسة في نشرتها المستندة الى آخر بيانات صندوق النقد الدولي وجهات دولية أخرى أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي هذا العام بمعدل 4.4%، تأثرا بأزمة انتشار الفيروس والإجراءات المصاحبة له الى جانب عوامل أخرى من بينها تأثير الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

وتماشيا مع احتمالات اتساع نطاق تغطية اللقاح المضاد للفيروس وتحسن العلاجات المتاحة واستمرار إجراءات التحفيز المالي الحكومية من المتوقع حسب الصندوق ووفق أفضل السيناريوهات أن يعاود الاقتصاد العالمي نموه وبشكل قوي بمعدل 5.2% في عام 2021، ولكن مع عدم استبعاد احتمالية حدوث نكسات جراء حالة عدم اليقين المتعلقة بالفيروس ومدى فعالية اللقاحات المختلفة والوقت اللازم لإنتاجها وتوزيعها خصوصا بعد ظهور سلالة جديدة منه. من جهته أوضح عبد الله أحمد الصبيح المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) في افتتاحية النشرة أن الدول العربية تأثرت هي الأخرى بالجائحة وإجراءات الاغلاق المصاحبة لها وعوامل أخرى أهمها، تراجع أسعار النفط وعائداته، مع توقعات بتراجع الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بمعدل 5% خلال العام 2020، وتراجع قيمة التجارة الخارجية للسلع والخدمات بمعدل 22%. هذا الى جانب التأثير السلبي المتوقع على مؤشرات الموازنات العامة والمديونية الحكومية والحسابات الجارية والاحتياطات الرسمية خلال نفس العام. وفي هذا السياق أكد الصبيح أن حكومات المنطقة تدرك أهمية وضع خارطة طريق اقتصادية لتحقيق التعافي، وذلك عبر ضمان كفاية الموارد المتاحة للنظم الصحية، وتوفير السيولة للشركات المتضررة بشدة، وتوجيه برامج دعم للفئات المستحقة، والإبقاء على فرص العمل المتوفرة، والحفاظ في الوقت نفسه على استدامة استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية. وتوقع الصبيح أن يكون لقطاع صناعة الضمان في العالم عموما، وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص دورا فعالا في التخفيف من الآثار الناجمة عن تلك الأزمة، خصوصا مع تواصل حالة عدم اليقين على المدى القريب وتزايد المخاطر المرتبطة أساسا بحالات الإفلاس وتعثر المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال الدعم الذي توفره «المؤسسة» والمؤسسات الاخرى العاملة في مجال صناعة الضمان للمصدرين والمستثمرين والمؤسسات المالية وعبر تطوير آليات التمويل والتأمين ضد المخاطر التجارية والسياسية بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي المستجد.

عبد الله الصبيح

# «التباين» يسيطر على مؤشرات البورصة.. و«العام» يهبط 9.9 نقاط

جلسة متباينة للبورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض مؤشر السوق العام 9ر9 نقطة ليبلغ مستوى 07ر5536 نقطة بنسبة هبوط بلغت 18ر0 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 13ر234 مليون سهم تمت عبر 8393 صفقة نقدية بقيمة 6ر30 مليون دينار (نحو 9ر100 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 2ر8 نقطة ليبلغ مستوى 66ر4560 نقطة بنسبة صعود بلغت 18ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 8ر179 مليون سهم تمت عبر 4277 صفقة نقدية بقيمة 2ر9 مليون دينار (نحو 3ر30 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 7ر18 نقطة ليبلغ مستوى 33ر6032 نقطة بنسبة هبوط بلغت 31ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 3ر54 مليون سهم تمت عبر 4116 صفقة بقيمة 3ر21 مليون دينار (نحو 2ر70 مليون دولار).

وفي غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 8ر5 نقطة ليبلغ مستوى 17ر4642 نقطة بنسبة صعود بلغت 13ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 4ر152 مليون سهم تمت عبر 3192 صفقة نقدية بقيمة 2ر8 مليون دينار (نحو 06ر27 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (المدن) و(ثريا) و(تمدين أ) و(ايفا فنادق) أما شركات (وطني) و(أهلي متحد) و(بيتك) و(الأولى) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (ياكو) و(حيات كوم) و(العقارية) و(بيت الطاقة) الأكثر انخفاضا.

# «المركزي» يصدر سندات بـ 240 مليون دينار

أعلن بنك الكويت المركزي، أمس الاثنين، تخصيص آخر إصدار لسندات وتورق بقيمة 240 مليون دينار، وهو أول إصدار في العام الجديد 2021.

بحسب بيان لـ "المركزي"، فقد بلغ أجل تلك السندات 6 أشهر، بمعدل عائد يبلغ 1.25%.

يُذكر أن السندات هي أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة.

أما التوريق فهو عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

# «المدار للتمويل» تشتري عقاراً بـ 1.06 مليون دينار

أعلنت شركة المدار للتمويل والاستثمار عن قيامها بشراء عقار في منطقة المهبولة بقيمة 1.06 مليون دينار.

وقالت "المدار" في بيان للبورصة الكويتية، أمس الاثنين، إن المساحة الإجمالية للعقار تبلغ 500 متر مربع.

وأوضحت أنه لا يوجد أثر للمعلومة الجوهرية السابقة على المركز المالي للشركة.

وأعلنت "المدار" نهاية الشهر الماضي، عن قيام إحدى شركاتها التابعة ببيع 5 عقارات بقيمة 6.38 مليون دينار.

كانت الشركة تحولت للخسارة في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بقيمة 215.39 ألف دينار، مقارنة بأرباح نفس الفترة من عام 2019 والبالغة 173.78 ألف دينار.